من العجايب وهم يقولون ذات المبدا واحد وانما تكثر الصفات
باضافة الى شئ واضافة شئ اليه او سلب شئ عنه والسلب
والاضافة لا توجب كثرة في ذات المسلوب عنه ولكن الشان
في رد هذه كلها الى المسلوب والاضافات وذكر تمام قولهم
قال ابو حامد فيقال لهم بما عرفتم استحالة الكثرة من
هذا الوجه وانتم مخالفون من جميع المسلمين سوى المعتزلة
فالبرهان عليه فان قولنا الكثرة محال في واجب الوجود
مع كون الصفات الموصوفة واحدة يرجع الى انه يستحيل
كثرة الصفات فيه وفيه النزاع وليس استحالته معلوما
بالضرورة ولهم مسلكان احدهما ان كل واحد من الصفة
والموصوف وان كان مستغنيا عن الاخر فهما واجبا الوجود
وان كان مفتقرا اليه فلا يكون واحد منهما واجب الوجود
وان احتاج احدهما الى الاخر فهو معلول والاخر هو
الواجب وايهما كان معلولا افتقر الى سبب فيودي
الى ان تتبط ذات واجب الوجود بسبب قال ابو حامد
المختار من هذه الاقسام هو الاخر ولكن ابطالكم القسم
الاول لا دليل لكم عليه فان برهانكم عليه انما يتم بنفي الكثرة
في هذه المسئلة فكيف تبنى هذه المسئلة على ذلك قلت
الجواب عن هذه الحجة يمكن بوجوه احدها ان يقال

قولكم

قولكم اما ان يكون احدهما محتاجا الى الآخر واما ان يكون
مستغنيا عنه يريدون بالاحتياج حاجة المفعول الى فاعله
او مطلق التلازم وهو كون احدهما لا يوجد الا بالاخر قسم
ثالث فان اردتم الاول لم يكن احدهما محتاجا الى الآخر بل غنيا
عن كونه فاعلا له ولا يلزم ان يكونا واجبي الوجود بمعنى ان كلا
منهما هو الواجب بنفسه المبدع للممكنات وان قيل ان كلا منهما
واجب الوجود بمعنى انه لا مبدع له فان الادلة قامت على ان
خالق الممكنات قديم ولا نسلم امتناع تعدد مسمى واجب
الوجود بهذا التفسير وانما يمتنع تعدده بالتفسير الاول
فان الادلة قامت على ان خالق الممكنات رب واحد لم تقم على
نفي صفاته بل كل من صفاته اللازمة له قديم ازلي يمتنع عدمه
ليس فاعلا فاذا عبر عن هذا المعنى بانه واجب الوجود
فهو حق وان عنى بواجب الوجود ما ليس ملازما لغيره
فليست الذات وحدها واجبة الوجود ولا الصفات بل
الوجوب الوجود هو الذات المتصفة بصفاتها اللازمة
لها لا سيما وهم يقولون انها مستلزمة للمعلول فامتناع ذلك
على اصلهم ابلغ وقد عرف ان كلا من الصفات الذاتية ملازمة
للاخرى والصفات ملازمة للذات وليس كلا منهما مسندا للاخر
وان ثلثم كل منهما محتاج الى الاخر بمعنى انه ملازم له لم يلزم من
كونه ملازما ان يكون معلولا وهذا الجواب الثاني ان يقال
ما نعني بواجب الوجود انه لا فاعل له او نعني به